كلمة
الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب
رئيس جمعية مصارف لبنان

في إفتتاح

منتدى المال والأعمال

آفاق الإقتصاد اللبناني وجاذبيته

بيروت - فندق فينيسيا
١٣-١٤ كانون الثاني ٢٠١٠

أصحاب المعالي والسعادة
الاصدقاء الكرام

يسعدني مشاركتكم إفتتاح هذا المنتدى وأعماله، وهو خير مناسبة جامعة لمجتمع المال والاعمال في العام الجديد وفأل خير بأن يكون باكورة لسلسلة منتديات ومؤتمرات وندوات وتجمعات إقتصادية ومالية ومصرفية وسواها، نأمل معكم من خلالها ومعها، أن تستعيد بيروت كامل جهوزيتها كعاصمة لمجتمع المال والاعمال العربي، ويعود معها لبنان مقصداً مفضلاً للسياحة والاصطياف والاستثمار والتوظيف والتعليم والاستشفاء والتدريب وغير ذلك من عوامل الجذب والاستقطاب التي طالما ميزت البلد وأهله.

ولعلنا، للمرة الاولى منذ سنوات، نستطيع أن نتحدث عن وقائع وتوقعات بعدما كنا نطلق، من باب الامل وربما عدم الارتماء في اليأس، أمنيات وطموحات تصطدم غالباً بجدار الخلافات والتشنجات الداخلية، وتسقط مرات فريسة عدوان غادر يقتل البشر ويدمر الحجر ويقلب أولوياتنا من خطط النهوض الى محاولة الصمود.

نعم، إن عودة الاستقرار الداخلي، الذي إفتقده لبنان طويلاً، هو فرصة ذهبية. وكلنا نشعر اليوم بأن هذه المظلة لا بديل لها لحماية الوطن ناساً وحدوداً وطاقات وإمكانات.

ونحن نعتقد أن تثبيت الإستقرار سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق وإستثمار الاجواء الاقليمية والدولية المؤاتية هي المهمة الواجبة الاولى لحكومة الوحدة الوطنية والمطلوب من كل القيادات والقطاعات المحلية دعمها وإزالة ما يعترضها من معوقات.

أيها السيدات والسادة

قبل أشهر، سلطنا الضوء على المؤشرات الإقتصادية في لبنان التي بدا أن مسارها الايجابي عكس تداعيات الأزمة العالمية، وعكس معطيات الأوضاع الداخلية السائدة انذاك وإرباكاتها. وجاء إنطلاق الحكومة مدعومة بالتوافق ليعزز الامال ويعظم النتائج. فحقق لبنان ثاني أعلى نسبة نمو إقتصادي في المنطقة بعد قطر، وكان من بين دول قليلة تخطت بأضعاف متوسطات النمو الاقليمي والدولي. وشهد لنا العالم بأننا نموذج إقتصادي وبالاخص مصرفي يحتذى في إدارة التعامل مع ظروف وأوضاع غير مؤاتية للعمل والانتاج والتقدم .

وما أقوله ليس فيه شيء من المباهاة او المغالاة، فالاحصاءات والأرقام المنجزة او التي في طورالانجاز والاعلان تدل على ذلك وتؤكده، ومنها ما يتعلق بفائض ميزان المدفوعات

والتراكم القياسي في إحتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي رغم أزمة السيولة العالمية، وكذلك إرتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الاساسية وثبات حجم التحويلات الواردة من اللبنانيين العاملين في الخارج والمغتربين، وتحسن الصادرات اللبنانية نوعاً ونتائجاً، وإزدياد حركة السياحة بكل قطاعاتها الى مستويات قياسية غير مسبوقة، وإنخفاض الفوائد ذات التأثير الايجابي المباشر على الديون الحكومية، والمحفزة لتوسيع عمليات الائتمان للمؤسسات والافراد، وغير ذلك من المؤشرات الإيجابية الواعدة.

لكن هذه الإيجابيات لا تشكل وحدها ضماناً لمستقبل واعد للبنان في ظل إستمرار مشاكل لبنان الاساسية . فنمو الناتج الوطني، على أهميته، لا يمثل مؤشراً كافياً للتنمية الشاملة، بل يلزم أن يترافق مع إعادة بناء الثقة الداخلية والخارجية وإدخال تحسينات مطردة في حياة الناس والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستويات التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الاسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة وإعادة الاعتبار جدياً لدولة المؤسسات والقانون بما يفضي الى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وفي إنتاج مناخ إستثماري حقيقي. وهذا ما يستدعي من الدولة وأصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا المدني إرساء رؤية وبرنامج متكاملين تصب كل الجهود في إطارهما.

كما ينبغي التنبه الى إن دقة الأوضاع المالية لا تتيح الكثير من المعالجات التي يبدو بعضها متعارضاً، فإرتفاع حجم الدين العام، رغم تقلص نسبته الى الناتج، لا يمكن مواجهته بزيادة الأعباء الضريبية في وقت نسعى فيه الى تكبير حجم الإقتصاد، وهو الهدف الاستراتيجي في خطط النهوض والانقاذ. بل يتوجب منح المزيد من الحوافز الضريبية من أجل خلق بنية ملائمة اكثر للنمو المستدام، وإستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد، مما يساهم في أحداث تحول في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان أو لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو- إقتصادية القائمة. وإننا نطالب الحكومة الجديدة بأن يكون أول إهتماماتها إستئناف تنفيذ لائحة الإصلاحات التي إلتزمت بها في مؤتمر باريس ومعالجة الإختلالات المزمنة في بعض المؤسسات العامة، وتحسين المناخ الإستثماري والبنية الإستقبالية للإقتصاد اللبناني التي بدأت تفقد الكثير من مميزاتها التفاضلية بفعل ضعف التشريع الذي يحفز النشاط الإقتصادي ويجذب الإستثمار، والبطء بالإصلاحات والبيروقراطية وضعف الحوكمة وتدهور البنية التحتية للمرافق العامة من ماء وكهرباء وإتصالات وطرق ومواصلات. كما إن هناك حاجة لتفعيل موجودات الدولة، وهو عنوان أوسع من عملية الخصخصة التي تعني مجرد بيع موجودات، حيث أن تفعيل موجودات الدولة يشمل تحريك طاقات جامدة تملكها الدولة، مثل إستثمار الثروات الجوفية المائية والنفطية والأراضي الأميرية الشاسعة، وإمكانات البلد السياحية، وغيرها.

ايها الحضور الكريم

لا تكتمل كلمتي دون التطرق الى إداء القطاع المصرفي في لبنان، فهذا القطاع يشكل الرافعة الأساسية للإقتصاد اللبناني، ناهيك عن إستمراره في تمويل حاجات القطاع العام مما ساعد على إستمرار الدولة اللبنانية طيلة أكثر من ربع قرن في ظل إنحسار الجباية الضريبية بفعل تراجع سلطة الدولة أنذاك أمام بروز سلطات الأمر الواقع البديلة. إن القطاع المصرفي في لبنان مستمر في القيام بهذا الدور المفصلي في الحياة الوطنية، ومن الحقائق المعلنة أن هذا القطاع لم يتأثر بالأزمة المالية وتداعياتها بل انه حقق خلال العام الذي انفجرت فيه الازمة معدلات نمو تفوق بين ضعفي وثلاثة اضعاف متوسطات نموه في السنوات الخمس الاخيرة. وفي تقديراتنا ان نسب النمو خلال العام ٢٠٠٩ ستتخطى المستويات القياسية للعام ٢٠٠٨.وربما تناهز نسبة ٢٠ في المئة كمتوسط نمو للمؤشرات الاساسية.

إن هذا القطاع المتألق في إدائه يساهم بنحو ٥ في المئة من الناتج المحلي. ويتفاعل حكماً مع معطيات البلد واحداثه، لكنه بموجوداته المحلية البالغة نحو ١١٥ مليار دولار حالياً اي ما يزيد عن ٣,٥ اضعاف الناتج. وبمساحة انتشاره اقليمياً ودولياً وبمزاياه الخاصة اكتسب مرونة فائقة في ادارة التعامل مع احداث طارئة . وراكم مجموعة خبرات اثبتت جدواها في استيعاب تداعيات حالات متكررة من اختلال الاستقرار الداخلي. وتعترف المؤسسات المالية الدولية كما البنك وصندوق النقد الدوليين ووكالات التصنيف العالمية بان ادارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحصّن القطاع وتعززاستقراره ، ويحوز القطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدم احياناً على رغم تأثره بالتصنيف السيادي الذي تتحكم به المديونية العامة والعجز في الموازنة وفقاً للقاعدة المتبعة دولياً في التصنيف.

كما إن القطاع المصرفي يزخر بامكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية تشكل احد اهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها على اختلاف انواعها. كما تشكل احد اهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطى استقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الاسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الاسواق. وتوفرالمصارف، رغم الظروف الشائكة المتوالية الفصول في لبنان، التمويل اللازم للاقتصاد بمؤسساته وافراده، وكذلك للقطاع العام، مساهما بتنشيط الاقتصاد وحفظ مقومات نموه من جهة، ومتولياً من جهة أخرى تغطية نفقات الدولة وإداراتها ووزاراتها وحتى سفاراتها، الامر الذي ابقى لبنان حياً على خريطة السياسة الدولية.

ان هذا النمو الكبير في جذب المدخرات هو الذي ساهم في الارتفاع القياسي لاحتياطات البنك المركزي، وما نأمله من استقرار داخلي في المرحلة المقبلة، يدعم التوجهات المتواصلة لاعادة هيكلة منظومة الفوائد في السوق اللبنانية بما يفيد في تنمية الطلب على القروض والتسهيلات من قبل الشركات والافراد وهي مهمة بدأناها ونتوقع ان تتوسع افاقها تباعا لتكون ايضا احد العوامل المؤثرة في التنمية الشاملة .

وفي الختام، إن أمام لبنان فرصة سانحة قد لا تتكرر يقتضي الإفادة منها من أجل تحقيق نقلة نوعية في الإقتصاد والسياسة معاً. إننا كهيئات إقتصادية نعلق آمالاً كبيرة على أن تحقق حكومة الإتحاد الوطني برئاسة الرئيس سعد الدين الحريري ما يرتجيه اللبنانيون من إصلاحات في العمق الإقتصادي والمالي والمؤسساتي بما يضع لبنان مجدداً على طريق التقدم والنجاح.

شكراً لاصغائكم